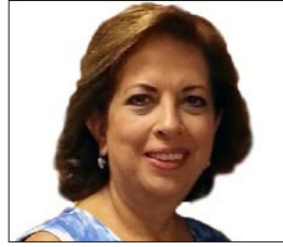


بأقلامهم

بقلم
هاني عبود ابي عقل*المفقودون والمعتقلون
متى يندمل هذا الجرح؟

في لبنان قضية انسانية - اجتماعية - سياسية تقض مضاجع عشرات الآلاف من العائلات، تنتظر الحل: انها قضية المفقودين والمخطوفين والمعتقلين والمخفيين قسرا في غياهب المجهول والزمان. اوائل الثمانينات اعلن عن وجود 17 الف مفقود ومخطوف منذ بدء الحرب الاهلية عام 1975. اليوم، بعد مرور ثلاثة عقود من الزمن، لا احد يمكنه تحديد الرقم الحقيقي للمفقودين، لكنه تجاوز خمسين الفا من دون شك. مع ذلك لم يتحرك او يتعاطى احد جديا في السلطة بهذه المشكلة. على مدى سنوات، تظاهرت الامهات والزوجات والابناء. عقدوا المؤتمرات الصحافية. اطلقوا الحملات الاعلامية. قصدوا المحافل الدولية. لكنهم لم يحصلوا سوى البيانات والكلمات الرنانة، ثم اعتصموا، مدة 11 سنة، في خيمة نصبها المناضل لحقوق الانسان غازي عاد في 11 نيسان 2005 في مقابل مقر "الاسكوا".

كل ما يناضلون من اجله هو حقهم الطبيعي في معرفة مصير ابنائهم المفقودين والمخطوفين والمخفيين قسرا، احياء كانوا ام امواتا. هل هذا كثير عليهم، وهم وحدهم ضحايا حروب الآخرين، ولا يزالون وحدهم يتحملون تبعاتها المؤلمة والبشعة؟ هم يطالبون الدولة والقضاء بالقيام بادنى واجباتهم في الاستقصاء عن احبتهم في السجون والمعتقلات ووراء الابواب الحديدية، وحتى في المقابر الجماعية. ألا يحق لهم ذلك؟

لم يبق الاهالي وجمعيات حقوق الانسان التي تساندهم، على رأسها "سوليد"، في اطار النظريات. بل وضعوا نصب اعينهم ثلاثة اهداف اساسية سعوا الى تحقيقها، وهي:

1- تشكيل "الهيئة الوطنية المستقلة للمفقودين والمخفيين قسرا" رسميا وقانونيا، تتمتع بالصلاحيات التنفيذية اللازمة التي تمكنها من كشف مصير المفقودين.

2- انشاء "بنك المعلومات للحمض النووي" يجمع العينات من اهالي المفقودين، ما يمكن من التعرف لاحقا الى هويات المفقودين والتأكد منهم، خصوصا وان معظم الاهالي هم اليوم في سن متقدمة. وهذا الامر قامت به جزئيا اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

3- المصادقة على المعاهدة الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاخفاء القسري.

رغم الصمت المرعب وتجاهل هذه القضية الانسانية، بقي في الميدان من يؤازر هذه المطالب المحققة، ويسعى الى تشريعها، فلا

ضيف العدد

بقلم الدكتور
كامل وزنة

لبنان بين التفاوت الطبقي والأمن الاجتماعي

وبناء الثقة في جميع المجالات حتى يتمكن اصحاب رؤوس الاموال من استثمارها لبناء الدولة التنموية ودعمها.

لم يعد خافيا ان المعرفة اصبحت في هذا العصر جزءا من التبادل التجاري والخدماتي والثقافي بين الشعوب، وعلى اساسها تحدد الدول الغنية من الدول الفقيرة. كما اصبحت جزءا من التقدم المستمر في نظام التكنولوجيا والاتصالات، وهذا يعني ان المستقبل يعتمد على الثروات العلمية. لذلك، فان الدولة ملزمة ببناء بنى تحتية من طرقات وجسور وصرف صحي وغيرها من الامور التي تدعم الزراعة والصناعة والتجارة، وهي ملزمة ايضا ببناء مدارس وجامعات ومعاهد ومهنيات تؤسس من خلالها للتطور العلمي الذي اصبح جزءا اساسيا من اقتصاديات الدول الكبرى، وبات ايضا يشكل حيزا مهما من الثروة الحقيقية لأي دولة.

ان الامناء المتوازن الذي دعت اليه اللامركزية في مقدمة الدستور، يرسخ الوحدة الوطنية ويشعر ابناء الوطن بمختلف مناطقهم ان الدولة تهتم بهم وترعى شؤونهم، وهذا من شأنه ان يخفف الحساسيات ما بين المناطق التي نتجت من الخلل في التنمية والتفاوت بين مناطق نامية واخرى غير نامية. وهذا ايضا يقلص التفاوت بين الطبقات الاجتماعية في المحافظات.

ان رفع التدريب والتأهيل والتعليم يرفع حتما من نسبة الانتاجية، ويرفع ايضا من حظوظ خلق وظائف تليق بمتطلبات المجتمع. دعم التعليم هو ركيزة لا بد منها لتعزيز المهارات والقدرات في كل القطاعات التي تصنع الاقتصاد.

ان الامن الاجتماعي والثقة وبناء الدولة عناصر متكاملة ترتبط بالقيم وتجمع المجتمع بعضه ببعض، وخاصة اذا كان نظام الحكم يلزم تداول السلطة ضمن مفاهيم حكيمه وديموقراطية، حيث يسمح للشعب بالمشاركة في صنع القرار والامل، وفي ما عدا ذلك سنتخبط في الفشل والاحباط والفوضى.

ان التكافل الاجتماعي ونظام الامان الاجتماعي من الامور الاساسية لاستمرار المجتمع في عمرانه وتطوره وازدهاره، والمستقبل لا يشيد الا على رؤية متفائلة تبني الثقة بين المواطنين والدولة.

يمثل التفاوت الطبقي التحدي الرئيسي الذي تواجهه الشعوب في عصرنا الحالي. يتوزع هذا التفاوت على امتداد الكرة الارضية، ان في المجتمعات والاقتصاديات المتقدمة او في الاقتصاديات والمجتمعات التي تعاني من الانحطاط الاقتصادي وفقدان قدرة النمو، علما ان حجم الفجوة بين الاغنياء والفقراء هو في اعلى مستوياته منذ عقود. في هذا السياق، اشار تقرير اصدته منظمة "اوكسفام" هذا العام الى ان "ما يقارب 82% من الاموال التي انتجت في العام الماضي ذهبت الى 1% من سكان العالم، في حين لم يشهد النصف الاكثر فقرا اي زيادة على الاطلاق".

وقد اظهرت دراسة لصندوق النقد الدولي ان اقل من 1% من الشعب اللبناني يمتلك نصف الثروة في لبنان، وتمتلك البقية النصف الاخر.

هذا التوزيع في الاحصاءات يبين الخلل الاجتماعي في فرز المجتمع الى طبقات فقيرة ومعدومة والى طبقات ثرية، وبالتأكيد ان بدأت المعادلة حصر الطبقات المتوسطة من المجتمع اللبناني، وادت الى تدني حضورها على الرغم من الجهد الذي يقوم به الافراد من عمل في اكثر من وظيفة، وكل ذلك على حساب رفاهيتهم وراحة عوائلهم.

كما اظهرت دراسات اخرى في لبنان ان الاحوال المعيشية لاسر متدنية، بحيث ان 36% من الاسر المقيمة في لبنان في عام 2015 تعيش حالات من الحرمان وتحت عتبة الاشباع الاساسية لدليل الاحوال المعيشية الاجمالي وليس الحرمان النقدي فقط.

بداية الاصلاح للتفاوت الطبقي في لبنان تنطلق في اساسه من اعادة توزيع الثروة عبر نظام ضريبي يراعي الطبقات الفقيرة، ويفرض ضرائب معتدلة على الطبقات الثرية.

ثانيا، من خلال سياسات نقدية ومالية يتم عبرها دعم الطبقات الفقيرة وحاجاتها الاساسية، وبالاخص دعم الفوائد للتملك والاستثمار.

ثالثا، اعادة بناء البنى التحتية وتوفير مكونات الحياة الاساسية من تعليم وصحة وسكن.

ان عملية بناء الدولة التنموية تستلزم تشجيع التعليم وبناء المدارس والجامعات لمضاهاة افضل الدول الصناعية. هذا بالاضافة الى دور الدولة في حفظ الامن والاستقرار، وفي تحديث القوانين وتطبيقها،

* صحافية ومقدمة برنامج في "تلفزيون لبنان"